وبارقاء الممارسات العنصرية للصهيونيين تجاههم، وتتبنى هذه المواقف الاتحادات والنقابات والمنظمات الممثلة لأوسع القطاعات الجماهيرية. ويرجع الباحث هذه المواقف تتكرر في الكثير من البيانات السوفياتية، والمشتركة، خصوصاً مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح).

يتبين مما سبق، ان الموقف السوفياتي من مختلف جوانب القضية الفلسطينية ينطوي على تفهم عميق لحق الشعب الفلسطيني، وعلى تأييد واضح وثابت لأهداف نضاله الوطنية والواقعية. وأن محاولات تشويه الموقف السوفياتي، عن قصد او غير قصد، علاوة على انها لم تعد تنطلي على احد، تفقد صلاحيتها الجدية و لموضوعية اللازمة لتفهُّم النضال الفلسطيني وكل ما يرتبط به.

وتحاول الكاتبة فيما تبقى من دراستها معالجة ما تسميه «المأزق» السوفياتي في العلاقات مع م ت ف، في إطار ما تسميه «الصراع السوفياتي الدائر ما بين مصلحة الدولة العليا» و «المنطق الثوري» الذي تطرحه او ما تدعوه في مكان لاحق «تشتت الرؤية السوفياتية ما بين الظهور بمظهر الاستقامة الايديولوجية من جهة، وعدم الاستعداد للتورط في مجابهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأميركية لا يعرف احد كيف يمكن ضبطها او التنبؤ بنتائجها، من جهة اخرى». وتعالج الكاتبة مثالين على هذه «المأزق»: الأول، في اثناء الصدام السوري ـ الفلسطيني في لبنان العام ١٩٧٦، اثر التدخل العسكري السوري؛ والثاني، في اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢.

ففي الحالة الأولى، اي المجابهة السورية ـ الفلسطينية العام ١٩٧٦، تحاول الكاتبة اثبات تناقض الموقف السوفياتي فيما يخص جانبي المسألة، اي دعم الحلفاء الفلسطينيين والوطنيين اللبنانيين من جهة، بما في ذلك الحيلولة دون التدخل العسكري السوري في البداية، وحصره ضمن الحدود الدنيا فيما بعد، وفي نفس الوقت، الحفاظ على موقع سوريا المعادي للامبريالية وكحليف للاتحاد السوفياتي والحفاظ على تحالفها مع الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية من جهة أخرى. وبرأي الكاتبة، فإن الجانب الأول يفرضه «المنطق الثوري» والجانب الثاني تفرضه «مصلحة الدولة العليا»، وهذا وذاك في تناقض وتعارض مع بعضهما البعض. ويبدو أن مفهوم «المنطق الثوري» هو من الغرق والتطرف والتجريد ما يفقده اي صلة بالواقع. وبرغم ان الكاتبة تثبت في دراستها أن الاتحاد السوفياتي دان التدخل العسكري السوري في لبنان العام ١٩٧٦ بحزم، وانه مارس ضغطاً ملموساً على سوريا وصل إلى حد ايقاف او تأخير ارسال توريدات السلاح المتفق عليها، وانه، في نفس الوقت، قدم مساعدات عسكرية ومادية اخرى ودعماً سياسياً ومعنوياً للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، إلا انها تستنتج من كل ذلك ان الموقف السوفياتي «لم يتعد التصريحات الاعلامية ذات الالفاظ القاسية في الهجوم على سوريا». وبرغم ذلك، لم تذكر لنا الكاتبة ماذا كانت تريد ان يفعل الاتحاد السوفياتي؟

ونفس هذا المنطق الأخير نجده في تحليلها لموقف السوفياتي من الغزو الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢. ففي معالجتها لهذا الموقف، اعتمدت فقط على اربعة اعداد من صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية. هي، كما ذكرت في قائمة المصادر، اعداد ٩، ١١ و ١٥ حزيران (يونيو) و ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٨٢. ويمكن لنا ان نتصور مدى جدية وموضوعية الكاتبة في معالجتها للموقف السوفياتي بالاعتماد، فقط، على مصدر هو اقل المصادر انصافاً وأبعدها عن الصدق خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، وكذلك بقضايا الشعوب المناضلة ومن ضمنها الشعب الفلسطيني. لهذا، لم يكن مستغرباً أن تجيء تقييمات الكاتبة واستنتاجاتها بقدر موثوقية المصدر غير الموثوق الذي اعتمدت عليه، بل واكثر من ذلك، بسبب قصور متعمد عن استيعاب وتحليل الاحداث والمواقف.

فالكاتبة تدعي ان «اللامبالاة بدت غالبة في رد الفعل السوفياتي» تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢. وأن التغطية الاعلامية السوفياتية كانت «محدودة جداً». كما أن الجهاز الاعلامي السوفياتي «لم يثن ايما حملة احتجاجية على ما يجري» (ص ٢٨). وبالطبع، لن تجد الكاتبة بين صفحات «نيويورك تايمز» غير هذه الاكاذيب وكثير غيرها. اما الأمر الذي يعرفه الكثيرون، وتعامت عنه الكاتبة، فهو تماماً،